العدد (1672) السنة السابعة - الخميس (10) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

(جاهزية) الفساد

كاظم الجماسي

تنقل لنا اخبار التاريخ ان إنسان جزيرة ما قبل ظهور الإسلام، كان يصنع آلهته التي يستعين بها على صروف دهره، بيديه ويشكل أصنام الهته من مواد مختلفة، وتذكر تلك الأخبار ان التمر كان واحدا من تلك الخامات الأولية لصنع الآلهة، وحين يثقل الجوع على إنسان الجزيرة يقدم اعتذاره لإلهه الخاص ومن ثم يرد به غائلة جوعه بالتهامه.. وكان من حظ العراقيين من دون شعوب الأرض المبتلاة بآلهة الاستبداد، ان هشموا (صنمهم-الههم) في لحظة فاصلة من عمر الزمان، بغض النظر عن الكيفية التي تم بها ذلك التهشيم..

غير ان فرحتهم بزوال المستبد لم تتم ولم تجر سفن أيامهم مثلما كانوا يشتهون، وتبين ان للصنم المهشم أذناباً عديدة تحولت الى غيلان ومردة راحت تعيث بمعيشتهم خرابا وبحيواتهم موتا وسفكا، وكان ان استوى اكبر الغيلان وأقواها واقفا يتحدى أية نوايا للبناء وصنع الحياة، هذا الغول اسمه الفساد، وهو غول ليس لمخالبه من عد او حصر، اذ راحت تتغلغل في أدق زوايا حياة العراقيين وأضيق مساربها.

وتخبرنا نشرات الفضائيات وصفحات الجرائد وموجات الأثير كل يوم بل كل ساعة، بما يجرح الإحساس ويحز في النفوس وما يخلف في المشاعر من مرارات الأسف والحزن في تمظهرات أثار مخالب الفساد في الاقتصاد والإدارة والأخلاق والصحة والتعليم وفي الأمن والقضاء كذلك.

وراح الجسد الواهن للمواطن العراقي يتلقى شتى أنواع التجريح والتمزيق، فيما يعيش هذا الجسد مفارقة يعبر خير تعبير عنها المثل المصري الشائع(أسمع كلامك أصدقك.. أشوف أمورك استعجب!!) حيث تنهمر تصريحات المسؤولين بنجاح الحملة ضد الفساد (بعدما نجحت أختها من قبلها ضد الإرهاب)..، في الوقت الذي تتطاير فيه أشلاء الأبرياء بفعل المفخخات والعبوات في أيام (الأحد الدامي) و(أربعاء الرماد) وآخرها الأول من أمس يوم الثلاثاء الأسود. فيما تتواتر فضائح الفساد التي تثير زوابع الغضب الشعبي المكتوم والمعلن، وليس آخرها السبعة عشر مليارا من المال العام بما سمي بفضيحة أمانة العاصمة، التي لم يعرف المواطن اين مصيرها وما مصير مختلسيها؟ الأمر الذي يبرهن على الوشيجة الوثيقة بين غول الفساد و غول الإرهاب..

ما تقدم ذكره لا يعني ان هناك صلة مباشرة بين حدث الثلاثاء الإرهابي وما بعده وبين فضيحة اختلاس المال العام المذكور، بل المقصود ان وجود الفساد واستشراءه بهذا الحجم المهول يشكل تربة صالحة ممهدة لأعمال الإرهاب وفعلها الإجرامي، حيث لا اختراق امني من دون فساد ما في الأجهزة الأمنية التي لم يزل الحديث عن قصور أدائها خجولا ومترددا، ولم يلمس المواطن حتى هذه اللحظة سوى طنين جاهزيتها الذي بات جعجعة من دون طحن.. والأمر لمراقب مترئ غير مقطوع الصلة بمستوى الأداء المتدني للدورة الانتخابية الموشكة على الانتهاء سيما تطاحن الكتل السياسية المحتربة على حلبة مجلس النواب، من دون الالتفات الى تشريع الحزمة الأهم من القوانين المؤجلة والتي تمس في الصميم حياة المواطن والوطن.

تقرير

العنوسة.. مشكلة اجتماعية بحاجة الى انتباه

على وفق اخر تعداد للسكان في العراق والذي اجري في عام١٩٩٧ شكلت نسبة الإناث من مجمل السكان مايزيد على(٦٥%)، وعد الباحثون هذا الرقم دلالة واضحة على اختلال التوازن في النسب بين عدد الذكور والإناث الأمر الذي سيخلف تبعات مختلفة ومنها التبعات الاجتماعية التي تقتضي معالجات خاصة.

فعلاً مشكلة..!

بغداد / المدى

ويمكن لنا التكهن بان النسبة تلك قد زادت بشكل ملحوظ نظرا لما مرت به البلاد من كوارث منذ ذلك التاريخ وحتى الساعة، حيث ترك الحصار فعله المدمر على مصائر الكثير من الشباب الذكور الذين اضطروا طلبا للرزق او لأسباب أخرى إلى ان يتركوا البلاد، كما ظلت سياسات النظام المباد تمارس ضغوطها المعيشية والنفسية كل تلك السنوات، وصولا الى لحظة حدوث الانعطافة التاريخية بزوال الدكتاتورية.

واليوم تواجه الكثير من النساء خطر العنوسة الذي راح يدفع بهن إلى معاناة مواجهة اوجه الحياة المختلفة عزلاوات الا من الامل بالغد لعلهن ينلن النصيب المرتقب.

تقول المواطنة (شمس علوان حسن) ٤٠ سنة من بغداد الجديدة: ان الكثير من النساء يبقين دون زواج بسبب تاجيل ذلك، ورفض الخاطبين على اساس اكمال الدراسة وطلب التعيين حتى يكبرن وحينئذ لايتقدم لهن الا اكبار السن او الرجال الارامل. وايضا هناك بعض الاباء والامهات يتحملون هذه المسؤولية حيث يرفضون الكثير من الشباب الفقراء، او لوجود اسباب صغيرة وتافهة الامر الذي يؤجل زواج المرأة حتى تصبح عانساً..

المواطن منذر عبد الحسين ٤٥ سنة من العبيدي يرى ان الظروف الاقتصادية والحروب والمشاكل التي مر بها البلد لها الاثر في زيادة عدد النساء غير المتزوجات او كما يسمين بالعوانس. فالشباب احجموا عن الزواج بسبب هذه الظروف وصعوبة مواجهة الحياة وغلاء المعيشة في حين ان بعض العوائل الفقيرة تحرص على توفير لقمة العيش قبل ان تفكر في زواج أبنائها..

كما بينت الست خولة ساهر علي/ ٥٠ سنة/ باحثة اجتماعية/ تسكن منطقة الكرادة داخل اسباب تفاقم هذه الظاهرة التي عزتها الى ازدياد عدد النساء بالنسبة لعدد الرجال كما ان الكثير من الشباب هاجروا الى بلدان أخرى. وهنا يحتاج الأمر الى تدخل الدولة من خلال دعم الشباب وتفعيل السلف والقروض وبناء المجمعات السكنية والقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للشباب. وهذه الظاهرة قد تؤدي الى اصابة النساء غير المتزوجات بمشاكل نفسية كبيرة وهموم يصعب حلها لأنها ستصيبهن بالخيبة والألم.

فيما ناشد المواطن اسماعيل خليل داود/ ٤٠ سنة/ موظف في وزارة الري/ الاباء بعدم المغالاة في مبالغ المهور وعدم ارهاق كاهل الخاطبين لانهم سيحرمون بناتهم من اكمال مشوار الحياة، والخطيب الذي ياتي اليوم ربما لاياتي غدا.. كما ينبغي على النساء ان يكن اكثر واقعية واكثر تدبيراً وعدم الزيادة في الطلبات لان الحياة تعاون وتحتاج الى الاقتصاد والتدبير.

اما الاعلامي علي الصوفي/ ٥٠ سنة/ محرر/ فقد قال: على وسائل الأعلام ان تلعب دورا اكبر في التوعية والتوجيه وخصوصا للآباء والأمهات كما على الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ان تدعم الخاطبين وتشجع على الزواج، واقترح ان يتم منح مكافاة مادية رمزية للمتزوجين الجدد فنحن نحتاج في بلدنا الى مثل هذا الدعم الذي سيزيد من عدد افراد الشعب الذي مهما زاد فهو يستطيع العيش بيسر مع كثرة خيرات بلدنا الحبيب العراق.

ردود واجابات

إلى/ صحيفة المدى
م/ رد

نهديكم تحياتنا .. كتابنا ٦٢٨ في ٢٠٠٩/١١/١٢ أعلمتنا هيئة التقاعد الوطنية بخصوص الخبر الصحفي المنشور في صحيفتكم العدد ١٦٥٣ في ٢٠٠٩/١١/١٢ تحت عنوان (مشكلة التقاعد لمنتسبي الدوائر المنحلة) والمتضمن شكوى المواطن (عباس خضير ناموس) من منتسبي الشركات المنحلة التي تم دمجها مع ملاك وزارة الصناعة والمعادن لذا يطالب بحسم موضوعهم وخاصة التوقيفات التقاعدية مايلي: نود ان نبين البند ثانيا" من المادة (٤) من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ والتي تنص على (لا تعتبر اية مدة خدمة تقاعدية مالم يسدد عنها التوقيفات التقاعدية وفق احكام القانون اعلاه) وبإمكان الوزارة اعلاه مفاتحة دائرة الموازنة لوزارة المالية حول الموضوع . راجين نشر الرد .. مع التقدير.

مدير العلاقات والاعلام

نسخة منه الى: هيأة التقاعد الوطنية/ كتابكم ١٣٢٥ في ٢٠٠٩/١٢/٢ / للعلم. مع التقدير

إلى/ صحيفة المدى
م/ رد

نهديكم تحياتنا.. كتابنا ٥١٥ في ٢٠٠٩/١٠/١١ أعلمنا مصرف الرافدين بخصوص الخبر الصحفي المنشور في صحيفتكم العدد ١٦٢٤ في ٢٠٠٩/١٠/١٠ تحت عنوان (بانتظار قروض الإسكان) ما يلي: نود إعلامكم بأن مصرفنا قد اصدر التعليمات الخاصة بمنح قرض الإسكان البالغ (٣٠ مليونا) كحد أعلى لكافة الموظفين والمتقاعدين والمواطنين وغيرهم وبإمكان المواطن مراجعة فروعنا في بغداد وكافة المحافظات لمنحه القرض المطلوب ووفق الضوابط.وان عملية صرف القرض تتم بكل سهولة في فروعنا في حالة وجود معاملة متكاملة وعند شعور المواطن بوجود حالات مريبة من حيث صرف المبلغ يتقدم بعرض الموضوع على الإدارة العامة / قسم الرقابة الداخلية ليتسنى لهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الموظف المخالف علما" ان المصرف جاد في معالجة الظواهر السلبية التي ترافق أي عملية ائتمانية في المصرف من خلال الزيارات التفتيشية ومتابعة ما ينشر من ملاحظات وآراء المواطنين. راجين نشر الرد .. مع التقدير.

مدير العلاقات والاعلام

نسخة منه الى: مصرف الرافدين/ كتابكم ٤٦ في ٢٠٠٩/١١/٢٥ / للعلم. مع التقدير.

قضية للمناقشة

المواد منتهية الصلاحية وغياب الرقابة

علي جابر

تكتظ رفوف المحال التجارية (والبسطات) المنتشرة فوق أرصفة الشوارع بشتى الأصناف من السلع والبضائع بما فيها المواد الغذائية المعلبة وغير المعلبة التي لا تخضع للرقابة الصحية ولا لمقاييس اخرى يمكن ان يثق مستهلكها بانها صالحة للاستهلاك البشري.

خطورة ذلك وانعكاساته على النواحي الصحية والاقتصادية لابد من أن تثير الجهات المعنية، ونعني بها المؤسسات الصحية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية. في الوقت الذي يتوجب علينا اخذ الحيطة والحذر مما يدخل البلد من مواد غذائية معلبة من لحوم وأجبان وخضروات ومخللات وغيرها. كان يجب ان نحسب حساب استيراد هذه السلع والمواد التي أدت الى تعطيل العديد من مصانعنا او المشاريع التي كانت تنحو هذا المنحى التي كان من المزمع إقامتها داخل العراق. اذ انها عملت على تعطيل الكثير من الأفكار التي كانت تراود ذهن المستثمر العراقي. اما هذا الطوفان من السلع وخاصة المواد الغذائية منها جعله يعيد النظر ويؤجل ما كان ينويه ناهيك عن المعامل التي قذفت بعمالها الى شوارع البطالة والفراغ .التأثيرات السلبية على الجانب الاقتصادي من ذلك لا نستطيع الإحاطة بها ولكن ما يهمنا الآن هو الجانب الصحي الذي يستوجب إثارته في هذا الوقت نظرا لانتشار العديد من الأوبئة ومنها أنفلونزا الخنازير التي أصبحت مثل كرة الثلج تكبر كلما مر الزمن، وراح المواطنون يبدون استياءهم من بيع المواد الغذائية منتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستهلاك البشري فضلا عن ان بعضها غالي الثمن..

كما ان هناك علامات (وماركات)لشركات عالمية معروضة وموضوعة على بعض المشروبات الغازية والمعلبات الغاية من لصقها جذب المواطن الى شرائها.

وهناك بعض منها بدون (علامة) أصلا او ان صلاحيته منتهية ويتم بيعه الى البسطاء من الناس الذين يشترون هذه البضاعة بسعر اقل من سعرها المألوف ولا ينظرون الى انتهاء الصلاحية وفي أحيان أخرى يتم استبدال هذه "العلامة" بعلامة أخرى او ابدال الصلاحية ومن ثم يتم بيعها بذات السعر الأصلي.

ويدور الحديث بين الناس عن واجب الجهات المسؤولة عن حماية الناس من المخاطر الصحية التي باتت تهدد حياة الألوف من البسطاء من المواطنين.. خصوصا ان اغلب الاجبان والألبان المستوردة واللحوم فيها مشاكل في الصلاحية كونها سريعة التلف لان أصحاب المحال الكبيرة يتركونها في الليل ويغلقون محالهم. وعندما تنطفئ الكهرباء فانها تذوب وتنفسخ ثم تعود من جديد وتتجمد والمواطن يشتريها وهو لا يعلم بالمراحل التي تمر بها هذه البضاعة، فضلا عن طرق الخزن غير المطابقة للشروط الصحية.. الأمر الذي يحتاج الى رقابة خارجية على المنافذ الحدودية حيث ان استيرادها يتم من قبل التجار من دون مراقبة الدولة فيما يغيب جهاز التقييس والسيطرة النوعية الذي من المفروض ان يمارس دوره في مراقبة وفحص تلك البضائع التي تعج بها الأسواق وهي مليئة بالسموم التي تصيب المواطن أولاً وأخيراً.

ويطالب بعض المواطنين بأن يعاد العمل بجهاز الأمن الاقتصادي وهو مرتبط بوزارة الداخلية كي يمارس دوره في مراقبة هذه التجاوزات، فيما طالب آخرون بأن يتم تشريع قانون خاص يسمى "قانون الحماية الاقتصادية" والذي يمكن بواسطته حماية المستهلك وإنهاء هذه التجاوزات التي تطول المواطنين وتحتاج الى حل سريع.

شكاوى

مناشدتان

السيد رئيس الوزراء نوري المالكي ومنه الى وزير الصحة الدكتور صالح مهدي الحسناوي المحترمين.. تناشدكم عوائل شهداء وزارة الصحة التي تشرفت باستشهاد عدد كبير من ذويها وهم يقومون بأداء واجبهم المقدس، بإعانتها من خلال تخصيص رواتب تسد رمق أبنائها وتحميهم من غائلة الجوع والعوز، او منحها قطع أراض تؤوي أبنائها وتدفع عنهم الكلف المرهقة لبدلات الإيجار. تكريما للقيم السامية للشهادة ولجعلها مثالا تقتدي به كل أجيال العراق، وصونا لعوائل الشهداء من آفات الأفكار الهدامة ، فضلا عن منحها بعض العزاء عن فقدانها لأبنائها البررة.

عنهم المواطن فيصل عبد الأمير الموسوي
شقيق الشهيد خالد عبد الأمير الموسوي

الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

كما وصلت الى (شؤون الناس) رسالة من المواطن (حسين عبد الرضا زاير) يناشد فيها السيد وزير الصحة ومدير دائرة صحة بغداد الرصافة الدكتور علي بستان الفرطوسي بإعادته الى وظيفته السابقة في إحدى المؤسسات الصحية التابعة لدائرة صحة الرصافة والتي تركها بسبب الممارسات القمعية للنظام السابق وملاحقته له. راجياً ان تجد مناشدته إجابة حنونة تضع حداً لمعاناة عائلته التي أثقل كاهلها الوضع المعيشي حيث لا تمتلك سكناً فلجأت الى الإيجار.

المواطن حسين عبد الرضا زاير

كاريكاتير..... عادل صبري

من الشارع

شارع السعدون مرة أخرى

لاشك في أن شارعا مثل شارع السعدون لابد من ان يلقى العناية والاهتمام وبما يتناسب مع حجمه وأهميته كونه من الأماكن الذي لابد لزائر العاصمة من خارج العراق او داخله ان يخصه بالزيارة.

تاريخ هذا الشارع وأهميته كونه من الأماكن التجارية النشطة إضافة الى انه مكان انتشرت فيه صالات السينما والمطاعم المميزة ناهيك عن الشوارع المتفرعة منه والتي اختصت بعيادات الأطباء في مختلف الاختصاصات وقد عادت الى سابق عهدها في استقبال مرضاها من اغلب مناطق العراق.

هذه الشارع العتيد يحتاج إلى ان نوليه العناية اللازمة وفي نواح عديدة ونذكر منها مشكلة عدم تقييدً أصحاب السيارات بالسرعة، اذ ان المواطن الذي ينوي العبور من جهة الى أخرى يجد نفسه وكأنه على وشك المغامرة بحياته نتيجة لسرعة القيادة وتصاعدها، بدءا من ساحة الفردوس وحتى ساحة النصر. أضف الى ذلك ان من يقف على الرصيف في سبيل تحين الفرصة السانحة للعبور دائما ما يجد نفسه محاصرا بأصحاب سيارات الأجرة الذين يوقفون سياراتهم بصورة مفاجئة وكأنهم في سباق مع بعضهم البعض.

هذه الظاهرة دعتنا ولأكثر من مرة إلى ان نتوجه الى ضباط شرطة المرور المتواجدين قرب تمثال السعدون من اجل وضع ضوابط لقيادة السيارات في (السعدون) ودائما ما نجد منهم تفهما لذلك، ولكن ما يحدث اننا لا نرى أي إجراء مروري يتخذ بهذا الخصوص.

نعتقد بأن الشارع بدأ نزع حلته القديمة المهترئة وأخذ يستعيد القه شيئا فشيئا من خلال المحال التجارية التي بدأت بممارسة نشاطها. وكذلك قيام اغلب أصحاب العمارات السكنية بالعمل على تغليف واجهات الأبنية بالألوان البراقة والبهيجة لذلك يتوجب علينا ان نبدأ بتفعيل القوانين المرورية فيه. لنبدأ بالأهم ومن ثم المهم.